أكد أهمية التنسيق بين البرلمانات الآسيوية لتكون أكثر تأثيراً على المستوى الدولي

الغانم: ندعو الله أن يسبغ على سمو الأمير نعمة الصحة والعافية

نواب يؤكدون أهمية مشاركة الكويت في مؤتمر البرلمانات الآسيوية

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الشعب الكويتي بأسره يدعو الله تعالى أن يسبغ على سمو أمير البلاد – نعمة الصحة والعافية وأن يكلل الفحوصات الطبية الاعتيادية التي يجريها سموه إثر نزلة برد بالنجاح والتوفيق.

بدوره قال رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري نسأل الله عز وجل أن يلبس سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ثوب الصحة والعافية.

وتمنى الكندري أن تكلل الفحوصات الطبية المعتادة التي يجريها سموه بالنجاح، موضحا أن الشعب الكويتي يدعو له بالشفاء العاجل ونقول له " خطاك السوء يا صاحب السمو ".

وبعث الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية نبيه بري وذلك بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لاستقلال لبنان.

من جانب آخر أكد الغانم أن أولى خطوات الدخول في تحدي التنمية في قارة آسيا هو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في دول القارة.

وقال الغانم في كلمة أمام اجتماع المجلس التنفيذي الثاني للجمعية البرلمانية الآسيوية الذي تستضيفه مدينة إسطنبول التركية " على دول آسيا أن تحسم خياراتها في التصدي لكل الأزمات والملفات التي تستنزف طاقاتها ومواردها وبخاصة ملفات الصراعات المسلحة التي تتخذ من البشر وقودا لها ".

وأضاف " يجب التصدي لكل الملفات المضطربة في آسيا سواء المزمنة منها كقضية الشعب الفلسطيني أو الطارئة كأزمة الروهينغا ".

وأكد الغانم أنه لا تنمية بلا استقرار ولا تنمية من دون تحصين الدم البشري ولا تنمية وجل الموارد تصب في التسلح وبناء الترسانات.

وتطرق الغانم في كلمته إلى العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية التي تجعل من قارة آسيا وحدة واحدة برغم اختلاف الديانات والأعراق والألوان.

وقال الغانم " إن سؤال التنمية في آسيا أصبح سؤالا ضروريا ومفصليا وليس عنوانا ترفيا وشعاريا، وبالتبعية أصبح الحديث عن التعاون بين دول آسيا حديثا يتماشى ومنطق التاريخ وحقائق الواقع ".

وأضاف الغانم " على آسيا أن تتكامل وتتعاون وأن تنفض عنها عقدة النقص وأن تؤمن باحتمالاتها كقارة واعدة وصاعدة لا قارة تعاني من الجوع والعوز والفقر والفياضانات والسيول والزلازل ".

وأكد الغانم في تصريح مشترك لـ "كونا" وتلفزيون الكويت على هامش ترؤسه وفد الكويت الى الاجتماع العاشر للجمعية العمومية لاتحاد البرلمانات الآسيوية أهمية التنسيق بين البرلمانات الآسيوية لتكون أكثر تأثيرا على المستوى الدولي.

وقال الغانم ان الرسائل التي طرحت في افتتاح الاجتماع واضحة وتفيد بأنه ما لم يتم التنسيق بين البرلمانات الآسيوية كما يحصل في مختلف قارات العالم فلن تكون مؤثرة بقدر حجمها الجغرافي الكبير لكونها أكبر القارات.

وأضاف ان هناك اتفاقا واضحا بين جميع البرلمانات الآسيوية على تحديد نقاط معينة تتوحد فيها في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي على غرار ما يتم في قارتي أوروبا وأمريكا اللاتينية مشيرا إلى أن قارة آسيا تواجه العديد من الأزمات والتحديات التي تحتاج إلى تنسيق رفيع المستوى لعرضها وجعلها تأخذ الأولوية في المحافل الدولية.

وأعرب الغانم عن تفاؤله بالتوصل إلى هذا المستوى من التنسيق خلال اجتماعات اسطنبول.

من جانبهم أكد عدد من النواب أعضاء الشعبة البرلمانية الحضور في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني للجمعية البرلمانية الآسيوية في إسطنبول أن الاجتماع أقر عددا كبيرا من الاقتراحات الكويتية لتطوير منظومة الجمعية البرلمانية الآسيوية وهي ثمرة جهود أعضاء الشعبة البرلمانية على مدى السنتين الماضيتين.

وأعرب النواب في تصريحات صحافية عن تمنياتهم أن تستضيف الكويت هذه الاجتماعات لتكون أول دولة خليجية وعربية تترأس هذا الكيان الحيوي المهم.

وقال أمين سر الشعبة البرلمانية النائب د.عودة الرويعي إن مشاركة مجلس الأمة في اجتماع الجمعية البرلمانية الآسيوية تأتي من الحرص على الوجود في المحافل والمؤتمرات الدولية.

وأشاد الرويعي بكلمة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمام المؤتمر والتي أكد فيها أهمية القارة الآسيوية والتبادل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين الشعوب الآسيوية.

وأشار إلى أن اجتماعات اللجان المنبثقة عن الاجتماع ناقشت اليوم اللوائح المالية والإدارية للجمعية الآسيوية إلى جانب دعم توسيع الأنشطة والمهام الإدارية ومعرفة التكاليف المالية للدول أعضاء الجمعية التي يتراوح عددها ٤٢ برلمانا.

من جانبه قال أمين صندوق الشعبة البرلمانية النائب د.وليد الطبطبائي إن الاجتماع يهدف إلى تأسيس كيان برلماني آسيوي جديد يكون على مستوى البرلمان الأوروبي.

وبين أن القارة الآسيوية حديثة بالديموقراطية والتنمية وتواجه مشاكل عدة مثل الفقر رغم امتلاك القارة معظم موارد البترول العالمي.

وأضاف الطبطبائي أن هذا الكيان الجديد من شأنه أن ينتصر للقضايا التي تهم القارة الآسيوية لاسيما أنها الاكبر بين قارات العالم وتضم أكبر كثافة سكانية أيضا.

وأوضح أن الاجتماع المجلس التنفيذي اليوم ركز على أهمية إنشاء الكيان البرلماني الجديد وهو البرلمان الآسيوي إضافة إلى دعم القضية الفلسطينية.

بدوره، أكد عضو الشعبة البرلمانية النائب د.خليل أبل أهمية الاجتماع لكون الجمعية البرلمانية الآسيوية هي المظلة الوحيدة التي تشمل البرلمانات في قارة آسيا.

وبين أبل أن الجلسة العامة للاجتماع اعتمدت جدول الأعمال وشهدت انتقال رئاسة الجمعية الآسيوية من البرلمان الكمبودي إلى البرلمان التركي، كما اتخذت قرارا بتسليم الدورة التي تليها إلى البرلمان الباكستاني خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وأضاف " إننا في مجلس الأمة نتطلع ونتمنى الحصول على رئاسة الجمعية البرلمانية الآسيوية في المرحلة المقبلة لتصبح أول دولة خليجية وعربية تترأس هذا الكيان الحيوي والمهم على المستوى القاري ".

وكشف أبل عن اعتماد الاجتماع عددا كبيرا من الاقتراحات الكويتية لتطوير منظومة الجمعية البرلمانية الآسيوية وهي ثمرة جهود أعضاء الشعبة البرلمانية على مدى السنتين الماضيتين.

الغانم يلقي كلمته

وفد الشعبة البرلمانية

قانون ديوان المحاسبة الحالي لا يواكب حجم الجهات الحكومية وتضخم الميزانية

«الميزانيات»: ارتفاع المخالفات المالية بالجهات الحكومية في العام 2017/2016 بنسبة 54 %

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي نتائج رقابة ديوان المحاسبة المسبقة والمخالفات المالية المحالة للمحاكمات التأديبية لجميع الجهات المشمولة برقابته للسنة المالية 2017/2016.

وأكدت اللجنة في بيان صادر عنها ضرورة تعديل وتطوير قانون ديوان المحاسبة لسد العديد من الثغرات بما يتماشى مع التطور الكبير في حجم الجهات الحكومية وتضخم الميزانية كون القانون صادرا منذ العام 1964.

وذكر البيان أنه قد تبين بعد مناقشة ما يخص نتائج الرقابة المسبقة المسجلة على الجهات الحكومية في تقرير ديوان المحاسبة ما يأتي: قام ديوان المحاسبة بدراسة 2.406 مواضيع خلال السنة المالية 2017/2016 لجميع الجهات الحكومية المشمولة برقابته، حيث بلغت القيمة الإجمالية لتلك المواضيع 8 مليارات دينار تركز جلها في الوزارات الإدارات الحكومية بنسبة 81% . ونتيجة لتلك الرقابة تحققت وفورات بمبلغ 21.8 مليون دينار كان بعضها نتيجة أخطاء حسابية.

إضافة لما سبق، فقد قام الديوان برد أوراق عدد 935 موضوعا وبنسبة 38% من إجمالي المواضيع المعروضة عليه، ولم يوافق الديوان على عدد 64 موضوعا، ولم تتقيد الجهات الحكومية بأحكام المادتين '13 – 14' من قانون ديوان المحاسبة بعدم العرض على ديوان المحاسبة بعدد 81 موضوعا، الأمر الذي تؤكد اللجنة ضرورة التزام الجهات الحكومية بالعرض المسبق على الديوان.

وناقشت اللجنة مع المختصين في ديوان المحاسبة المعوقات التي تواجهها مع بعض الجهات الحكومية حيث أفاد ممثلو الديوان بأن قانون المناقصات الجديد لم يعالج بعض المثالب التي قد تؤدي لاستمرار بعض الملاحظات مستقبلا بخاصة مدة 30 يوما الخاصة بدراسة المشاريع خصوصا المشاريع الكبرى، حيث يرى الديوان صعوبة إنجاز تلك الدراسات في الجهات الحكومية في تلك المدة.

كما تطرق الديوان إلى عدم التزام لجنة المناقصات المركزية بالتحقق من توافر الاعتمادات المالية لدى الجهات الحكومية قبل الترسية، إضافة إلى عدم قيامها بالتحقق من المبالغ المحالة إليها ما نتج عن تحقق وفورات نتيجة أخطاء حسابية تم اكتشافها من قبل الديوان.

وركزت اللجنة في نقاشها على وزارة الصحة كونها أعلى الوزارات من حيث المواضيع المعروضة على رقابة الديوان المسبقة خصوصا ما يتعلق بمناقصات الأدوية وتضخم مبالغها في السنوات الأخيرة.

وتبين أن الوزارة في السابق كانت تتعاقد مباشرة مع مصانع الأدوية، إلا أن لجنة المناقصات المركزية قد أوصت الوزارة بالتعاقد مع وكلاء بحجة ضمان حقوق الوزارة في حال اللجوء للقضاء، الأمر الذي أدى إلى رتفاع الأسعار بشكل كبير، وقد طلبت اللجنة إعادة التعاقد المباشر مع المصانع بما له أثر في توفير الميزانية.

وفيما يخص المخالفات المالية والمحاكمات التأديبية فقد ارتفعت أعداد المخالفات المالية وفقا لتقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية 2017/2016 بعدد 102 وبنسبة 54% ، حيث بلغت 289 مقارنة بالسنة المالية السابقة والبالغة 187 . وبلغت قيمة المخالفات 14.7 مليون دينار تركز جلها وبنسبة 99% في الوزارات والإدارات الحكومية.

وناقشت اللجنة مع المختصين في الديوان تقييم تجربة المحاكمات التأديبية ومدى تأثيرها في خفض الملاحظات المسجلة على الجهات الحكومية، حيث تبين للجنة أن العقوبات المنصوص عليها قانونا ليست بالعقوبات الرادعة الأمر الذي يحتم التدخل بتعديل الفصل الرابع من قانون ديوان المحاسبة بما يتماشى مع الواقع العملي.

وناقشت اللجنة مع ممثلي الديوان المعوقات التي يواجهونها في السياق ذاته ، حيث أفادوا بأن بعض الجهات الحكومية تسعى إلى عدم تطبيق العقوبات على المتسببين الحقيقيين بها ، حيث تم تحميل بعض المتقاعدين في إحدى الوزارات المسؤولية عن بعض المخالفات الأمر الذي يتعذر معه إحالتهم للمحاكمات التأديبية.

وأضاف ممثلو الديوان أن أكثر المصاعب تكمن في عدم اختصاص أعضاء لجان التحقيق المشكلة في الجهات الحكومية وعدم إلمامهم بالجانب القانوني ، إضافة إلى قيام بعض الجهات باستدراج بعض موظفيها بهدف أخذ آرائهم في بعض المواضيع وتفريغ إفاداتهم في محضر تحقيق ما يحملهم المسؤولية.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

الدقباسي بحث مع السفير الأسترالي العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها

الدقباسي مستقبلا هاوك

استقبل النائب علي الدقباسي في مكتبه أمس السفير الأسترالي لدى دولة الكويت وارن هاوك.

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها.

من أجل تقليل الهدر وإحكام الرقابة

الطبطبائي يقترح صرف الأدوية عن طريق «الباركود» وربطها بالرقم المدني للمريض

أعلن النائب د. وليد الطبطبائي عن تقديمه اقتراحا برغبة جاء في مقدمته ما يأتي:لما كان لنظام الأرقام المتسلسلة "الباركود" نجاح كبير في إدارة المخازن، بحيث يوفر الكثير من الجهود في إدارة حركة المخازن لما يتيحه من الكثير من المميزات مثل التنبيه بتاريخ صلاحيات المنتجات وحد الطلب للأصناف والأصناف الراكدة التي لم يتم التعامل بها منذ فترة، وغيرها من المميزات الكثيرة التي تساهم بشكل فعال في إحكام الرقابة على المخازن وإدارتها بكفاءة وفاعلية.

وليد الطبطبائي

ومن أجل تقليل الهدر وإحكام الرقابة على حركة الدواء بين مخازن الوزارة وربطها بجميع الصيدليات، والتأكد من عدم صرف الأدوية إلا بعد وصفة طبية من الطبيب المعالج، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي نصه:

"العمل على تطوير عملية تخزين الأدوية وصرفها في المستوصفات والمستشفيات والمخازن عن طريق الأرقام المتسلسلة "الباركود" مع ربطها بالرقم المدني للمريض عند الصرف"

فيصل الكندري يسأل الروضان عن صحة دخول 220 طناً من البصل المصري البلاد بشهادة هندية

فيصل الكندري

أعلن النائب فيصل الكندري عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان نص على الآتي:

نشرت جريدة القبس بتاريخ 2017/11/20 خبرا حول دخول 220 طنا من البصل المصري بشهادة هندية، فما صحة ذلك؟

1 –ما إجراءاتكم التي اتخذتموها مع تزويدي بإجراءات الموافقة على إدخالها؟ ومن المسؤول الذي سمح بذلك؟

2 –كيف تم إدخال البضاعة إلى البلاد مع تزويدي بإجراءات الموافقة على إدخالها؟ ومن المسؤول الذي سمح بذلك؟

3 – هل خضعت البضاعة للفحص؟ مع تزويدي بالبيانات الخاصة بالفحص.

4 – هل خضعت البضاعة لشروط القرار الأخير للجنة الدائمة لسلامة الأغذية الخاص بالمنتجات الزراعية المستوردة من جمهورية مصر العربية؟

5 – أين توجد البضاعة حاليا؟

6 –هل صحيح أنه تم إدخال البضاعة في السوق المحلي؟